الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

19 **يناير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

273شكاوى ضد أزواج بقضايا تعنيف

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.alwatan.com.sa/article/1066565

سجلت جمعية حقوق الإنسان في جميع فروعها خلال عامين 2018-2019 ارتفاعا في عدد الشكاوى ضد أزواج والمطلقين وإخوة، حيث تم مخاطبتهم من أجل إزالة أسباب التظلم بعد ورود عدة شكاوى ضدهم.

وكان عدد الأزواج المتظلم منهم بقضايا تعنيف 273 زوجا، بينما سجل عدد المطلقين المتظلم منهم 57 طليقا، وعدد الإخوة 91 أخا ليكون الإجمالي 421 شكوى ضدهم.

تصنيف الشكاوى

تنوعت تلك الشكاوى بحسب نوعها منها عنف نفسي، وحرمان من التعليم والزواج، اتهام وقذف، حرمان من الأم والعمل، نفقة ونزع ولاية وحضانة، وحرمان من الميراث.

نسب القضايا الواردة للجمعية في 2019 مقارنة بـ2018

القصيم

ارتفاع في عدد القضايا الواردة له بنسبة 36%

الرياض

ارتفاع عدد القضايا الواردة له بنسبة 0.17%

جدة

ارتفاع في عدد القضايا الواردة له بنسبة 1%

جازان

تراجع في عدد القضايا الواردة له بنسبة 1%

الدمام

تراجع في عدد القضايا الواردة له بنسبة 1%

الجوف

ارتفاع في عدد القضايا الواردة له بنسبة 2%

مكة المكرمة

ارتفاع في عدد القضايا الواردة له بنسبة 4%

المدينة المنورة

ارتفاع في عدد القضايا الواردة بنسبة 1%

عسير

تراجع في عدد القضايا الواردة له بنسبة 2%

طرق التعامل مع حالات العنف:

استقبال الحالات، إما عن طريق الهواتف أو الحضور للفروع

تصنيف البلاغات:

-تحديد مستوى خطورة البلاغ

-التواصل مع الجهات الأمنية

-تحويل البلاغ لوحدة الحماية

دراسة الحالة:

-التواصل مع المتعرض للإيذاء

-مقابلة الحالة وإثبات ذلك بتقرير
-دراسة شاملة للمتعرض للإيذاء
-توفير الحماية وتقديم الرعاية الاجتماعية
-تقديم خدمات التوجيه والإرشاد
-إيواء حالة الإيذاء
- خروج الحالة بعد الوصول لاتفاق مع المتسبب وأخذ تعهد عليه

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

190مليارا رأس مال ٠العقاري" ولمجلس الوزراء زيادته وفق مقترح صندوق التنمية الوطني

تأكيداً على انفراد ٠الرياض".. مجلس ٠الوزراء" يوافق على القرض المباشر للمستفيدين من ٠العقاري«

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1864888

أجاز نظام صندوق التنمية العقارية تقديم القروض مباشرة للمستفيدين على أن يضع مجلس إدارته الآلية والضوابط اللازمة لذلك، وفقاً لما انفردت به "الرياض."

ووافق مجلس الوزراء على الاستقلال المالي والإداري لصندوق التنمية العقارية، وأن يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة، ويرتبط تنظيمياً بصندوق التنمية الوطني، وأقر المجلس أن يعمل الصندوق وفق الأسس والمعايير التجارية.

تأسيس «صناديق ادخار للمواطنين» للاستفادة من المنتجات والمبادرات ودفع أرباح القرض المدعوم

ووفقاً لنظام الصندوق الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً، فيهدف الصندوق إلى تحقيق التنمية العقارية في المملكة من خلال تمكين المستفيد من المسكن الملائم، وللصندوق في سبيل ذلك دفع أرباح القرض العقاري المدعوم -دعماً كاملاً أو جزئياً- للمستفيدين الواردة أسماؤهم في قوائم الصندوق أو وزارة الإسكان، كما أن للصندوق تقديم القروض للمطورين العقاريين وجهات التمويل بما يحقق أهدافه، استثمار رأس ماله والأموال المتوافرة لديه من مصادر الدخل الأخرى، وتملك الأصول والتصرف فيها، بما في ذلك استثمار جزء من رأس ماله للمساهمة في تطوير مناطق سكنية وتجارية في المدن التي يستهدفها، من خلال عقد شراكات مع المطورين العقاريين والأمانات وشركاتها وهيئات تطوير المناطق والمدن.

الاستثمار في تطوير المناطق السكنية والتجارية وشراكات الأمانات وهيئات تطوير المناطق والمدن

ونص نظام الصندوق العقاري الذي شارك مجلس الشورى في إعداده وانفردت "الرياض" بمتابعته حتى إقرار المجلس له في 25 من شهر صفر الماضي، على إبرام العقود والشراكات والاتفاقيات مع أي من جهات التمويل، لتقديم القرض العقاري المدعوم أو أي منتجات ومبادرات أخرى، وإبرام العقود والشراكات والاتفاقيات مع الجهات العامة والخاصة للمشاركة في مشروعات أو مجمعات سكنية أو تمويلها، فيما يخدم أهدافه، وإبرام اتفاقات مع الجهات التي لديها قوائم طلبات حصول على مسكن وترغب في أن تحال هذه القوائم إلى الصندوق ليتولى تمويلها وفقاً لما يقره مجلس إدارته.

تأسيس صناديق ادخار

وللصندوق تأسيس صناديق ادخار تخصص للمواطنين الراغبين في الاستفادة من المنتجات والمبادرات بالتعاون مع جهات التمويل وفق ما تقضي به الأنظمة، وإدارة ما يقدمه من تمويل ومتابعته وحفظ حساباته، وله أن يعهد بذلك إلى إحدى الجهات المتخصصة والمرخصة بموجب عقد يبرم لهذا الغرض، إضافة إلى الاتفاق مع الشركات المتخصصة والمرخصة لتحصيل أمواله، وتقديم الضمانات الكلية أو النسبية إلى الجهات التمويلية عما يقدم من تمويل لبعض الفئات المستهدفة المستفيدة من القرض العقاري المدعوم، وللصندوق تأسيس الشركات وغيرها من المنشآت ذات الأغراض الخاصة داخل المملكة -التي تمكنه من تحقيق أهدافه- بمفرده أو بمشاركة الغير، والمشاركة في القائم منها، وتملك الحصص أو وأي حق آخر مرتبط بها، بالاتفاق مع صندوق التنمية الوطني، كما يحق للصندوق العقاري قبول الضمانات، بما فيها الرهون وغيرها للوفاء بالتمويل، والاقتراض وغيره من صور المديونية، بما في ذلك إصدار الصكوك والسندات وغيرها من أدوات الدين وأدوات التمويل الأخرى، بالاتفاق مع المركز الوطني لإدارة الدين وصندوق الأسهم والتنمية الوطني، والقيام بأي نشاط أو عمل يقره مجلس إدارة الصندوق بما يحقق أهدافه ويتفق مع طبيعة نشاطه، ويتعين على

الصندوق أخذ الضمانات اللازمة لما يقدمه من تمويل مباشر، ولا يجوز أن تتجاوز التزاماته المباشرة أو غير المباشرة قيمة أصوله.

تملك الحقوق العينية والحصص

ومن دون إخلال باختصاصات صندوق التنمية الوطني، فإن مجلس إدارة الصندوق العقاري هو السلطة المسؤولة عن رسم سياسة الصندوق العامة، في حدود نظامه والأنظمة ذات العلاقة، ويتولى جميع المهمات والصلاحيات التي تكفل تحقيق أهداف الصندوق، وله -في سبيل ذلك- اتخاذ ما يراه من قرارات وإجراءات وتدابير وغيرها، وعلى وجه خاص الموافقة على الاستراتيجية المتعلقة بنشاط الصندوق، والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، والرفع عما يستلزم استكمال إجراءات في شأنه، والإشراف على تنفيذ الصندوق المهمات المنوطة به، والموافقة على المنتجات والمبادرات والاستثمار، وتملك العقارات واستئجارها وتأجيرها، وتملك الحقوق العينية والحصص والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية والصكوك والسندات، والتصرف فيها، ولمجلس الصندوق أيضاً الموافقة على تأسيس الشركات وغيرها من المنشآت ذات الأغراض الخاصة داخل المملكة -التي تمكنه من تحقيق أهدافه- بمفرده أو بمشاركة الغير، والمشاركة في القائم منها، وتملك الحصص أو الأسهم وأي حق آخر مرتبط بها، بعد الاتفاق مع صندوق التنمية الوطني.

تحديد نسبة الدعم

ولمجلس إدارة الصندوق العقاري الموافقة على إبرام الصندوق للاتفاقيات والعقود، بحسب الإجراءات النظامية المتبعة، والموافقة على إقراض المطورين العقاريين وجهات التمويل، إضافة إلى إقرار سياسات إدارة المخاطر في الصندوق وإجراءاتها ونظمها، وتحديد نسبة الدعم من أصل التمويل التي يتحملها الصندوق لفئات المستفيدين، واقتراح مشروعات الأنظمة ذات العلاقة باختصاصات الصندوق، واقتراح تعديل المعمول به منها، لرفعها لاستكمال الإجراءات النظامية، وقبول الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والأوقاف، بحسب القواعد المنظمة لذلك، ووضع معايير تحديد المقابل المالي للخدمات التي يقدمها الصندوق، ونصت من المادة السابعة من نظام الصندوق العقاري على "دون إخلال باختصاصات صندوق التنمية الوطني، يقر المجلس سياسات الاستثمار الخاصة بالصندوق ويطورها بصفة دائمة، ويتخذ قراراته الاستثمارية وفقا لهذه السياسات، ويجوز له تفويض من يراه باتخاذ أي من تلك القرارات، وفق الضوابط التي يضعها"، وحسب المادة الثامنة يكون اقتراض الصندوق وغيره من صور المديونية بما في ذلك إصدار الصكوك والسندات وغيرها من أدوات الدين وأدوات التمويل الأخرى بموافقة مجلس إدارته، ووفقا للضوابط التي يتفق عليها مع المركز الوطني لإدارة الدين وصندوق التنمية الوطني.

موارد الصندوق

وحددت المادة الـ 11 رأس مال الصندوق بـ 190 ملياراً و897 مليوناً و900 ريال، وتجوز زيادته بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة صندوق التنمية الوطني، كما تتكون موارد الصندوق من الدعم المقدم له من الدولة فيما يخدم نشاطه التمويلي، والتدفقات النقدية من القروض المصروفة من رأس ماله، إضافة إلى المقابل المالي الذي يتقاضاه نظير الخدمات التي يقدمها والدخل الناتج من استثمار أمواله وأرصدته وممتلكاته، والأوراق والأدوات المالية على مختلف أنواعها المملوكة له، ونصت المادة الـ 13 على "يخضع منسوبو الصندوق لنظام العمل والتأمينات الاجتماعية"، وتتمتع أموال الصندوق حسب المادة الـ 14 بالمزايا والضمانات المقررة لحقوق الخزانة العامة بما فيها التمويلات التي يقدمها.

إدانة ضابط متقاعد باختلاس المال العام.. وقاضٍ سابق بالرشوة

«نزاهة» تكشف سبع قضايا فساد واستغلال وظيفي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1864898

صرَّح مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بأن الهيئة باشرت عدداً من القضايا الجنائية خلال الفترة الماضية، كما صدر عددٌ من الأحكام القضائية بشأن عددٍ من القضايا الجنائية التي باشرتها الهيئة.

وكانت أبرز القضايا على النحو الآتي:

القضية الأولى: تورط (24) موظفًا بوزارة الصحة، و(15) موظفًا بالهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، و(14) موظفًا بوزارة الشؤون البلدية والقروية، و(2) عضو هيئة تدريس بإحدى الجامعات، و(16) موظفًا في شركة متخصِّصة بمعالجة النفايات الطبية؛ لحصولهم على مبالغ نقدية تقدر بملايين الريالات، وتذاكر سفر وحجوزات فنادق، وسيارات للاستخدام الشخصي، وتوظيف أقاربهم من الدرجة الأولى لدى الشركة مقابل عدم تطبيق الأحكام والأنظمة الموحدة والتجاوز والتغاضي عن مخالفات الشركة.

القضية الثانية: إيقاف قاضي استئناف سابق لحصوله خلال فترة عمله على مركبة فارهة مقابل إصدار صك حكم بطريقة غير نظامية، وكذلك إبطال ثلاثة أحكام صادرة بحق أحد المتهمين والإفراج عنه، كما ثبت قيام القاضي بدفع جزء من قيمة عقار نقداً لم يثبت مصدره.

تورط 69 موظفاً بالحصول على مبالغ نقدية بملايين الريالات وتجاوز الأنظمة

القضية الثالثة: بالتعاون مع وزارة الدفاع فقد قُبِضَ على مواطنة بالجرم المشهود عند دفع مبلغ (12,000) اثني عشر ألف ريال، مقابل حصولها على عدد (45) حقنة هرمون النمو «غير مخصَّصة للبيع» من أحد المستشفيات التابعة لوزارة الدفاع، وأسفرت نتائج التحقيق معها عن إيقاف مواطن «مالك صيدلية» ووافد من جنسية عربية لقيامهم بدفع مبالغ مالية مقابل حصولهم على أدوية غير مخصَّصة للبيع، وباستمرار متابعة الموضوع من قبل الجهات المختصة فقد جرى القبض بالجرم المشهود على مواطن لحظة استلامه مبلغ (14,000) أربعة عشر ألف ريال من «مالك الصيدلية» مقابل (300) علبة شرائح تحليل مرض السكري وعدد (2) كرتون مستلزمات طبية «غير مخصّصة للبيع.«

القضية الرابعة: بالتعاون مع وزارة الداخلية جرى إيقاف ضابط صفٍ يعمل بمرور إحدى المناطق لقيامه باستغلال أحد المواطنين والحصول منه على مبلغ (20,000) عشرين ألف ريال كرسوم وتسليمه نموذج إيداع إيرادات حكومية غير صحيح بالمبلغ.

القضية الخامسة: بالتعاون مع البنك المركزي السعودي جرى إيقاف موظف بأحد البنوك لحصوله على مبلغ (129.800) مئة وتسعة وعشرين ألفاً وثماني مئة ريال من مواطنين مقابل رفع طلبات تمويل بمستندات غير صحيحة.

القضية السادسة: بالتعاون مع وزارة الداخلية جرى القبض على وافد من جنسية عربية لقيامه بدفع مبلغ (50.000) خمسين ألف ريال، مقابل تمديد مهلة إزالة سكن العمالة التابع للشركة التي يعمل بها من المديرية العامة للدفاع المدني.

القضية السابعة: القبض على موظف يعمل مشرفًا بإحدى دوائر محكمة الأحوال الشخصية بإحدى المناطق عند استلامه مبلغ (15.000) خمسة عشر ألف ريال مقابل تحديد موعد جلسة لنظر قضية بالمحكمة.

أحكام قضائية

ووفقاً للأمر الملكي الكريم رقم (أ/277) وتاريخ 1441/4/15هـ، باشرت الهيئة اختصاصها في العديد من القضايا خلال العام المنصرم (2020م) وعلى أثره أُحيل مرتكبوها من قبل وحدة التحقيق والادعاء الجنائي بهيئة الرقابة ومكافحة الفساد

إلى المحكمة الجزائية بالرياض (دوائر قضايا الفساد المالي والإداري) ما أسفر عن ثبوت إدانتهم وصدور عدة أحكام قضائية نهائية بحقهم مكتسبةً الصفة القطعية، وكانت أبرزها على النحو الآتي:
الحكم الأول: إدانة أحد منسوبي وزارة الدفاع باختلاس المال العام، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ودفع غرامة مالية بعد استعادة المال المُختلَس لخزينة الدولة.
الحكم الثاني: إدانة ضابط متقاعد من وزارة الدفاع باختلاس المال العام، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ودفع غرامة مالية بعد استعادة المال المُختلَس لخزينة الدولة.
الحكم الثالث: إدانة عدد من منسوبي وزارة الإسكان بالرشوة؛ مقابل القيام بأعمالهم الوظيفية أو الامتناع عن أعمال منوطةً بهم نظاماً وبغسل الأموال، وصدور أحكام عليهم بالسجن لمدد تتراوح من سنتين إلى عشر سنوات ومصادرة الأموال والعقارات الناتجة عن جرائم الفساد.
الحكم الرابع: إدانة عدد من المقيمين لقاء عرضهم مبالغ مالية على سبيل الرشوة «لم تقبل منهم» على رجال الأمن، وموظفي الدولة للقيام بعمل أو الامتناع عنه، وصدور أحكام عليهم بالسجن لمدد تتراوح من ستة أشهر إلى خمس سنوات.
الحكم الخامس: إدانة عدد من منسوبي وزارة الشؤون البلدية والقروية (البلديات) بسوء الاستعمال الإداري، وطلب وقبول الرشوة؛ مقابل القيام بأعمالهم الوظيفية أو الامتناع عن أعمال منوطةً بهم نظاماً واستغلال النفوذ الوظيفي، وصدور أحكام عليهم بالسجن لمدد تتراوح من سنة إلى خمس عشرة سنة وغرامات مالية بالحد الأعلى المنصوص عليها نظاماً.
الحكم السادس: إدانة عدد من منسوبي وزارة الداخلية (عسكريين ومدنيين) بطلب وقبول الرشوة؛ مقابل القيام بأعمالهم الوظيفية أو الامتناع عن أعمال منوطةً بهم نظاماً وكذلك استغلال النفوذ الوظيفي وسوء الاستعمال الإداري، وصدور أحكام عليهم بالسجن لمدد تتراوح من سنة إلى خمس سنوات.
الحكم السابع: إدانة عدد من منسوبي وزارة الصحة (أطباء وإداريين) بسوء الاستعمال الإداري والرشوة؛ مقابل القيام بأعمالهم الوظيفية أو الامتناع عن أعمال منوطةً بهم نظاماً واستغلال النفوذ الوظيفي، وصدور أحكام عليهم بالسجن لمدد تتراوح من سنة إلى سبع سنوات.
كما طالت الأحكام عددًا من موظفي الدولة في عدد من القطاعات الحكومية الذين ثبتت ممارستهم الأعمال التجارية وهم على رأس العمل مخالفين بذلك الأنظمة والتعليمات التي تمنع ذلك.
وتؤكد الهيئة أنها ماضية في تطبيق ما يقضي به النظام بحق المتجاوزين دون تهاون، وأنها مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام، أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية، أو للإضرار بالمصلحة العامة ومساءلته حتى بعد انتهاء علاقته بالوظيفة؛ كون جرائم الفساد المالي والإداري لا تسقط بالتقادم.
وتنوه الهيئة إلى أن المادة (16) من نظام مكافحة الرشوة قضت بإعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة الأصلية والتبعية إذا أخبر السلطات بالجريمة قبل اكتشافها.

وزير العدل: "الأعلى للقضاء" يتابع بدقة مطابقة العقوبة للفعل

زار محاكم جدة وشدد على وجوب العناية بجودة الأحكام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/715614

المدينة - جدة

قام وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بزيارات تفقدية لمحاكم الاستئناف، والعمالية، والجزائية، والتجارية، والعامة، والأحوال الشخصية، والتنفيذ بمحافظة جدة.
وشدد على أنه في ظل التطور القضائي -إجراءً وموضوعاً- يجب أن يواكب ذلك جودة عالية في التسبيب، ودقة تكييف الواقعة، ومطابقة العقوبة للفعل، والمجلس الأعلى للقضاء يتابع ذلك بكل دقة، فلن يُقبل إلا أن تكون الأحكام القضائية مجودة ومحققة لغاياتها، مؤكداً أهمية سرعة إنجاز القضايا، وخدمة المستفيدين، وتيسير الإجراءات واختصارها، لتحقيق العدالة الناجزة.
وأكد أهمية مواصلة الجهود والتفاعل في التجاوب مع أي شكوى، والعمل على معالجة مواطن الخلل والقصور، مبيناً أن مركز العمليات العدلي يتابع الأداء اليومي التشغيلي ويعمل على تغذية الأقسام المعنية بتحسين الأداء وتطوير الخدمات العدلية وتحقيق الأهداف، وقياس مدى التطور في أعمال المرافق العدلية كافة.

مملكة الإنسانية والمنظمات الأممية

المصدر: جريدة عكاظ 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2055285

تقف المملكة بكل إيجابية وسخاء مع الجهود الأممية لتحقيق رسالة التعايش والحب والخير والتعاون والسلام بين الشعوب كافة على كوكب الأرض دون تحيزات ولا اعتبارات ذاتية.

وفي ظل ما يهدد الإنسان من جوع وخوف ووباء، تمد مملكة الإنسانية كفوف عطاء لكل المنظمات الدولية، والمؤسسات الحقوقية، مضطلعة بما أنيط بها من مهام أمام المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وأسهمت المملكة في تأسيس وإنجاح كثير من المؤسسات المدنية، ونالت عضوية أكثرها لا للمشاركة والتمظهر فقط، بل إيمان منها بجدوى المؤسسات والمنظمات الخيّرة، والتزام بالمبادئ والقيم الإسلامية، وبذل للمال في سبيل الأهداف والغايات النبيلة، وتعزيز للدور الحضاري للمكونات العالمية الفاعلة في مجال خدمة الإنسان ورعايته.

وأقرّت المملكة مع المؤسسين ميثاق منظمة الأمم المتحدة عام 1945، وكانت المملكة -ولا تزال- عضوا فاعلاً في تبنّي المواد والمواثيق، والمبادرة بسداد التزاماتها المادية والطوعية، والمشاركة في تمويل الصناديق والبرامج المنبثقة عنها، وتعزيز عضويتها في منظمات عدة منها؛ «منظمة العمل الدولية»، و«منظمة الأغذية والزراعة»، و«منظمة اليونسكو»، و«منظمة اليونيسيف»، و«منظمة التجارة العالمية»، و«منظمة أوبك»، و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية.«

وتعد المملكة أكبر مانح للمساعدات، ما يُعلي مكانتها لمرتبة النموذج العالمي في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للمعوزين واللاجئين وضحايا الحروب والكوارث الطبيعية، بدءا من «وكالة الأمم المتحدة » (الأونروا)، و«برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي»، و«الصليب الأحمر الدولي»، و«منظمة الصحة العالمية.«

تؤمن المملكة أن هناك شعوباً ودولاً ومؤسسات منصفة، وتعترف بفضل بلادنا في المواقف الطارئة والحالات الحرجة. ولن تتوقف مساعي الخير بسبب انعدام المعايير والمسؤولية الأخلاقية والإنسانية عند منظمات مزايدة، تكيل بأكثر من مكيال، فنحن قلب نابض للعالم، وشريك ناجح في صياغة القرارات الإستراتيجية والتاريخية الدولية، التي من شأنها توثيق علاقة المملكة بالقوى العالمية وفق «رؤية 2030»، دون التفات إلى الأصوات الناعقة، والأبواق الزاعقة التي لا ترى بعين العدل والموضوعية، بل تتعمد تعكير المياه، على أمل بتشويش مشاهد ناصعة، بدعايات مغرضة وكيدية.

فسخ عقد نقل كفالة مقيم مقابل 60 ألف ريال

الاتجار بالأشخاص يحيل صاحب مطعم ومواطنة للنيابة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2055281

فسخت المحكمة العامة في جدة، عقدا مبرما بين مواطن يملك مطعما، ومواطنة، حول نقل كفالة مقيم يعمل لديها، وأحالتهما إلى النيابة العامة لاتخاذ اللازم حيال مخالفتهما نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

وتضمن الحكم أن تعيد المدعى عليها إلى المدعي ٣٠ ألف ريال سلمها لها كدفعة مقدمة، مقابل نقل خدمات مكفولها لصالحه للعمل لديه في مطعم.

وطبقاً لتفاصيل الحكم، فإن المدعي أبدى رغبته في نقل كفالة مقيم للعمل في مطعمه، واشترطت «الكفيلة» سداد ٦٠ ألف ريال مديونية مستحقة على العامل المكفول، مقابل السماح له بالعمل في المطعم، والتنازل عن كفالته بشكل نظامي، على أن تتسلم نصف المبلغ مقدماً، والباقي على أقساط. وبعد شهرين، تغيب العامل عن عمله في المطعم، بحجة أن كفيلته طلبت منه ذلك لعدم حصولها على بقية المبلغ، في حين أوقفت محكمة التنفيذ خدمات صاحب المطعم، حيث تبين أن المواطنة المدعى عليها قدمت «سندا لأمر» محررا منه كضمان لمستحقات العامل قبل نقل كفالته.

وبين صك الحكم أن المواطن صاحب المطعم تقدم إلى المحكمة بطلب فسخ عقد الاتفاق مع المواطنة، لعدم استفادته من العامل وتغيبه، وختم دعواه بطلب إعادة المبلغ الذي سلمه للمدعى عليها كونها الكفيل الأساس، واطلعت الدائرة القضائية على المستندات واستمعت إلى الأطراف، وقررت المحكمة منح الأطراف فرصة للصلح وتسوية المستحقات المالية بينهم، لكن ذلك كان دون جدوى.

وخلصت المحكمة إلى إصدار حكمها بفسخ العقد، واعتبار الواقعة جريمة اتجار بالأشخاص، ما استوجب إحالة الأطراف إلى النيابة العامة.

وأوضح عضو النيابة العامة السابق المحامي صالح مسفر الغامدي، أن جرائم الاتجار بالأشخاص تعتبر من الانتهاكات المجرمة نظاما لحقوق الإنسان، كونها تسلب حريته وتهدر كرامته. وتبذل السلطات السعودية جهوداً متواصلة ومستمرة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، انطلاقاً من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم كل أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد احترامه وحفظ حقوقه. وقال إن نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل العمل أو الخدمة قسرا، أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه. ويعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معا.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

بتعاون ياباني .. منصة لرفع كفاءة السعوديين العاملين في المصانع

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/19/article_2015331.html

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية إقامة عدد من برامج التدريب الإلكتروني عن بعد، ضمن برنامج تطوير الكفاءات السعودية، الذي يهدف إلى رفع كفاءة المهندسين والفنيين السعوديين والسعوديات من العاملين في المصانع، وذلك بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية.

وأوضحت الوزارة أنه نظرا إلى ظروف جائحة كورونا وأثرها في البرنامج الذي يقام بشكل سنوي، تم إنشاء منصة إلكترونية تعليمية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية لتقديم الدورات التدريبية لهذا العام، التي ستتضمن دورة التحكم في الجودة، ودورة تحليل وتوقع الأخطاء قبل حدوثها وكيفية تخطيها، إضافة إلى الأساسيات الصناعية الستة وسلاسة الإنتاج، حيث يستهدف البرنامج استيعاب نحو 300 متدرب ومتدربة بشكل مجاني.

وتستهدف وزارة الصناعة والثروة المعدنية بهذه الدورات الشباب السعودي، مشترطة أن يكون على رأس العمل في المصنع، إضافة إلى الإلمام باللغة الإنجليزية، ومبادئ الرياضيات، نظرا لأن المحتوى الذي يقدم من خلال هذه الدورات عن طريق مدربين خبراء من الجانب الياباني لرفع قدرات الكفاءات السعودية العاملة في إدارة المصانع وخطوط الإنتاج في القطاع الصناعي، واكتسابهم مهارات حديثة في إدارة الجودة وصيانة خطوط الإنتاج، التي ستكون عاملا مهما في زيادة رغبة المصانع في استقطاب السعوديين.

ودعت الوزارة الراغبين في الاستفادة من الدورات التدريبية إلى التسجيل عبر الموقع الإلكتروني، حيث سيتم عمل مقابلات وفرز المتقدمين من الذين تنطبق عليهم الشروط، ومن ثم يتم تزويد المتدرب المقبول برابط منصة التدريب التي تستضيفها هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان، وذلك بعد إكماله عملية التسجيل في الموقع ومطابقته شروط القبول.

وكانت الوزارة قد أقامت خلال الأعوام الأربعة الماضية 11 دورة تدريبية في كل من الرياض وجدة والدمام، واستفاد منها 375 متدربا ومتدربة.

وتأتي البرامج التدريبية تنفيذا للاتفاقية المبرمة بين وزارة الصناعة والثروة المعدنية ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان، استنادا إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين السعودية واليابان قبل أربعة أعوام، وتتضمن تطوير مهارات العاملين في قطاع التصنيع لكلا الجانبين، وتعزيز استيعابها للتقنية الحديثة والتعامل معها، وصقل خبرتها وقدرتها على الابتكار وتطوير التقنية، إضافة إلى نقل التقنية ذات المحتوى العالي لتطوير منظومة الصناعات التحويلية والقيمة المضافة المستدامة باستخدام التقنيات الحديثة، وأفضل الممارسات المطبقة في الصناعة والتصنيع في الدولتين.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التحفيز الحكومي يبقى الأهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/19/article_2015516.html

محمد كركوتي

"الاقتصاد العالمي سيستغرق من عامين إلى ثلاثة أعوام، للعودة إلى مستويات ما قبل كورونا"
ديفيد مالباس، رئيس البنك الدولي

هناك مؤشرات إيجابية على إمكانية تراجع الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كوفيد - 19 المستجد. لكن الطريق لا تزال عامرة بالمطبات على مستوى العالم، مع الإشارة إلى الجهود التي لا تتوقف للوصول إلى مرحلة تتسم بالإيجابية للانتقال بعدها إلى مرحلة أخرى مشابهة وهكذا، إلى أن ينتهي الانكماش الحاصل على الساحة الدولية، ويعود النمو مجددا، بصرف النظر عن معدلاته. لا أحد يتوقع نموا مرتفعا سريعا، لكن الجميع يأمل أن تبدأ مؤشرات النمو بالظهور، لتمنح الثقة وتعزز اليقين في هذا البلد أو ذاك. الهدف يبقى دائما إعادة تحريك عجلة الاقتصادات الوطنية وبالتالي تحرك الاقتصاد العالمي للسيطرة على الخسائر التي مني بها على مدى عام تقريبا، ولا تزال حاضرة على الساحة حتى الآن.

الحديث عن الانتعاش في الوقت الراهن سابق لأوانه، لأن الاقتصاد العالمي يحتاج أولا إلى تفعيل الأدوات القادرة على امتصاص تلك الخسائر التي دفعت الديون السيادية إلى أعلى مستوى لها في التاريخ، وكبلت الموازنات العامة. فهذه الديون بلغت في العام الماضي ما يقرب من 100 في المائة من إجمالي الناتج العالمي السنوي تقريبا. وتتوقع المؤسسات الدولية المعنية أن يستقر معدلها عند هذا المستوى في العام الجاري. والموارد العامة التي تم ضخها في عام الوباء وصلت إلى 15 تريليون دولار، أو ما يعادل 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وكل هذه الأموال رصدت من أجل إسناد الاقتصادات الوطنية في أزمة اقتصادية قيل: إنها لا تحدث إلا كل 100 عام، علما أن الأزمة الاقتصادية التي انفجرت عام 2008، حملت التوصيف نفسه. وهذا يعني أن العالم أصيب بأزمتين في غضون 12 عاما لا تحدث الواحدة منها إلى كل قرن من الزمن.

وبعيدا عن مثل هذه التوصيفات، فليس أمام الحكومات حول العالم سوى المضي قدما في مخططات التحفيز والإنقاذ المختلفة، إلى أن تتضح الصورة، وتبدأ محركات الاقتصاد العالمي بالدوران بالشكل المأمول. وهذا أمر صار قريبا في ظل الموجة المتنامية من اللقاحات المضادة لكورونا التي تفاعلت بسرعة بعد أسابيع من انفجار الموجة الثانية من هذا الوباء. ويبدو واضحا أن عمليات التلقيح تحقق قفزات نوعية، سواء على صعيد إنتاجها أو إيصالها إلى المناطق المستهدفة حول العالم، فضلا عن تكاليفها المنخفضة. دون أن ننسى أن تنامي الإصابات بهذا الوباء تمضي قدما أيضا، إلا أن مستويات السيطرة عليها صارت مرتفعة عما كانت عليه في بداية تفشيه، مع الإشارة إلى أن بعض الدول لا تزال غير قادرة على السيطرة حتى بحدها الأدنى على الوباء، بما في ذلك مثلا بريطانيا والبرازيل والولايات المتحدة.

سيكون هناك تفاوت في مستوى عودة النمو بين الدول في العام الجاري، وهذا أمر طبيعي، إذا ما نظرنا إلى مستويات النمو الوطنية التي سبقت الوباء. وعلى هذا الأساس، فلا غرابة أن تتقدم الصين والدول الناشئة في هذا المجال، وتتأخر المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتظهر في الوسط الولايات المتحدة. ونحن هنا لا نتحدث عن التعافي، لأنه يبقى مرحلة لاحقة لنمو أكثر استدامة. فالنمو الذي شهده أغلب الاقتصادات في الربع الثالث من العام الماضي، سرعان ما قضت عليه العودة السريعة للانكماش. وتتفق كل التوقعات على أن التعافي العالمي المأمول لن يكون حاضرا على الساحة قبل حلول عام 2024، أو بنظرة تفاؤلية أكبر، لن يتحقق قبل الربع الثالث من عام 2023. وإذا ما تم ذلك فعلا، سيكون العالم قد نجح في اختصار المسافة الزمنية المؤدية له.

لكن كل هذا مرتبط بالأداة المحورية الرئيسة، وهي عمليات التحفيز التي تنفذها الحكومات، وهي كفيلة أن تساعد على تحقيق الاقتصاد العالمي نموا في العام الجاري يصل إلى 4 في المائة بحسب البنك الدولي، أو 5.2 في المائة وفق صندوق

حقوق الإنسان في الصحافة

النقد الدولي. وهذا الأخير، شدد في آخر تقرير له على ضرورة مواصلة جهود الدعم المالي والنقدي القوي الذي تنتهجه الدول لمساعدة اقتصاداتها، وأشار إلى ما وصفه بوجود قدر كبير من عدم اليقين حيال المخاطر التي يفرضها الارتفاع الجديد في إصابات كوفيد - 19. واللافت، أن الاقتصاد العالمي يترقب ببالغ الحماس المخططات التحفيزية التي أعلنها الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، التي بلغت في مرحلتها الأولى 1.9 تريليون دولار، وخطة أخرى بعدها ستركز على الاستثمارات، الأمر الذي سيعزز عجلة هذا الاقتصاد في دورانها المنشود.

الاقتصاد العالمي ببساطة عند مفترق طرق الآن، والسخاء الحكومي هو الوسيلة الأنجع لحماية مكتسباته، مع ضرورة الإشارة إلى أن العالم يتطلع إلى فترة انفراج سياسية مع تسلم بايدن مقاليد الحكم في بلاده، بعد أربعة أعوام من التوتر الذي نشرته استراتيجية الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترمب. فالإدارة المقبلة تنشد التعاون الدولي، وهو أمر مطلوب الآن على صعيد الاقتصادي العالمي أكثر من أي وقت مضى.

رحلة تطوير التعليم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/715561

إبراهيم محمد باداود

كما كان متوقعاً انطلق الفصل الدراسي الثاني (عن بعد) وعاد قرابة 6 ملايين طالب وطالبة إلى المنصات والبوابات وغيرها من القنوات التي يتابعون من خلالها رحلتهم التعليمية وعاد معهم أولياء الأمور -وخصوصاً الأمهات- الذين يبذلون جهداً كبيراً في متابعة تعليم أبنائهم وبناتهم وتحديداً من هم في الصفوف الأولية.

في الوقت نفسه اعتمد وزير التعليم العمل بالخطة الدراسية المطورة للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة في التعليم العام خلال الفصل الدراسي الثاني وتضمنت تلك الخطة التطبيق الأول لمواد الدراسات الإسلامية المطورة مع تعديل في وزنها النسبي وزيادة الوزن النسبي لمواد الرياضيات والعلوم وتخفيض الوزن النسبي لمواد اللغة العربية والتربية الفنية والتربية البدنية للبنين والتربية الأسرية للبنات، كما تضمنت الخطة تقليص عدد الساعات الأسبوعية التي يدرسها الطالب في الخطة الدراسية في التعليم العام.

لا يمكن مواصلة التعليم (عن بعد) بنفس الوتيرة التي كان عليها التعليم من خلال الفصول الدراسية، فالمدرسة والفصول المدرسية والمعلم والطلاب والوقت.. كل ذلك كان يشكل جزءًا أساسياً من بعض المواد الدراسية ولذلك كان لابد من التغيير والتطوير وإعادة التقييم لبعض المواد لتحقق الأهداف المرتبطة بوجودها.

هناك أهداف استراتيجية لمنظومة التعليم في إطار رؤية المملكة 2030 وفي مقدمتها إتاحة التعليم لكافة شرائح الطلاب وتحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار وتطوير مناهج وأساليب التعليم وتعزيز القيم الأساسية للطلبة وتعزيز قدرة نظام التعليم ليواكب احتياجات سوق العمل ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم.

لمواكبة رؤية 2030 لا بد من مواصلة رحلة (تطوير التعليم) ولعل جائحة كورونا ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة ذلك التطوير وإعادة النظر في العديد من المتغيرات المرتبطة بالتعليم وفي مقدمتها (التعلم عن بعد)، وقد جاء الإعلان عن الخطة الدراسية المطورة لتواكب التطورات المستقبلية بشأن المناهج إضافة إلى إعادة النظر في الوقت الذي يقدم لكل منهج عبر المسيرة التعليمية والنسب الموزونة للمواد، فكل شيء من حولنا يتطور ولا بد للتعليم أن يأخذ نصيبه من هذا التطوير.

كاريكاتير

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م

https://www.aleqt.com/

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 06 جماد ثاني 1442هـ - 19 يناير 2021م

https://www.al-madina.com/article/715562